



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الإنصاف في المحاكمة بين الإسعاف والإتحاف

المؤلف

محمد بن محمد بن محمد (مرتضى الزبيدي)

سنة ١٢٤٠ هـ

الانصاف في المحاكم بين

الاسعاف واللكان جمع

ابى الفيض محمد

مرتضى الحسيني

غفر الله له

بمنه

وكريم

م

٢٧١٥

٦٥٦٦

تفسير



سبحان من اتخف لظالمى امداده بانواع الاسعاف واسعض لستمدى فيضه  
صنوا من الاتخاف وفتح باب المواهب لكل وجبه وجهت قضايافضله بعدل  
الانصاف احمد على ان من علينا بارسال نبى غر في اختمت ببعضه مادة  
الخلافة وان حضرت بشوكة حجج ذوى الاعتراف محمد هذه السادة الاشراف  
وصفوة الصفة من آل عبد مناف حبيب الله وصفوته ومرضاة من سائر الانواع  
والاصناف وعلى الدامان الانام واصحابه ايمنا الاسلام الذين كلف نعم  
الاسلاف ولعبه فقد سرحت نظري في كتاب الاسعاف الذى صنعه العاضل  
المتق والعلامة المدقق صدر المدرسين الكرام وطر العالما الراسخين الاعلام  
المولى الاعظم ابو اللطف محمد افندى وجيه خواجه زاده بلغة الله الى  
اقصى ما نبت وزاده الذى علق على الاتخاف بتميز ما تبع فيه البيضاء وصفا  
الكشاف تاليف الحافظ السيوطى رحمه الله وهو ما التقطه من كتاب الانصاف  
لابن السير وخواشى الطيبي والسعد والبر لابي حيان والدر المنصون لتلميذه  
الهمين الحلبي وغيرها وذلك باشارة محمد ومد سيدنا حضرة الوزير العظم المشير  
الغنى صاحب الجود والكرم وفي الغنى النور ملك محمد باشا والى معر حال زاده  
الله رفعة واجلاله فرأيت قد سلك سبيل الانصاف وتحمى عن سلوك جادة  
الاعتساف وحى باسنة شجره حى الاماين كاحى الغاب ليته ابو السليل وازاح  
حسن تقريره من كتابيهما زخارف المين وكربنصال تدقيقه على نابل الاعراض كرك  
لامين وتتمعت ان مولغا ابقاه الله وصره قد ابرغ في تاليفه واصاب في  
تقريره بهذا الاسم وتقريره فهو في اللطاف ذكالمنا في روايه وكالها المصقول في  
ملازمة الارواح بوجه صفائه او كالسلطانة التنى حورره فريد في انصافه  
ولما زهت طرفي في رياضه وجدته قد سرف عن وجه الحق الحجاب ولعب في  
اشارته بالمعقول والالجاب وفتح لذة وعا الغنوم والاد واق الباب لا يدخله الا

هم

فيه

المعترضة

من حفرة الفتون العلمية باللباب فخر انى حادى الحب القديم بان تجاسرت  
بالدخول فيه جايشا خلال المديان واستغرق الوصف فكري لما تحت في هذه البحار  
منشدا انى رايت الشمس لم رايتهما ما اعلوا اعشقنا الاحسنا  
فارتجل العلم في تجرير كلمات تضمن المحاكاة بين الفاضلين والساجدة بين  
الفاضلين مبادرا الى اقتتال الامر المطاع هذا من سوء المخالفة اذ ذاك الامر  
لا يستطيع ولقد تم معانا انى لست من اعلاه وكلفت انشأ ورضت من كل  
بقله وانى اجارى بنغضى البحار وكيف ابارى بلعنى انوار الشمس والاقمار  
ومتى ساجل الجهم الفيك الماطرا وياصل الكهام العضب الباتر ولكن كان ذلك  
قد راقدورا وفي الحجاب مسطورا وقد سميت الانصاف في المحاكاة  
بين الاسعاف والاتخاف والسيول من المناظر من اسباب ذيل السر على هذه  
المقصودات في الخيام وصون مقاصد هذا الحسنة عن ملام بعض معاهيم  
الكلام قبصاعنى في الغر مزجاة وظلي في اقلص من حصاة والمرى بذكر بغتن  
بالذى يبدوله اترى درى الخذاق من ابن البذاقها انا ابيض في المقصود  
بعون الملك العبود قوله ولعل هذا التقريف هو مذهب القاضى الخ قلت  
حاصل ما ذكر السيوطى في هذا القامر ثلاثة اقوال الاول زوال الحياة وبه  
صدر القاضى ورده الطيبي بقوله وهو على هذا الوجه ليس بعرض بل هو امر عدى  
والثانى عرض بصاده واستدل له القاضى بقوله تعالى خلق الموت والحياة اى  
فيكون امرا وجوديا لا عدسيا ورده القاضى بان الخلق في الابد بمعنى التقدير  
والاعدام مقدره والثالث مذعب اهل الحديث انه جسم لورود الاحاديث  
مصرحة بذلك ثم اورد عن المازرى في شرح مسلم ما نضه الموت عند اهل  
السنة عرض من الاعراض وعند المعتزلة عدم محض انتهى ثم اقام الكثير على القاضى  
في تصديقه لقول المعتزلة من محاله وتشتبه بالعقول الذى هو قوله في الحياة  
بصفة التمرين وما كناه ذلك حتى ذكر خجته وردها انتهى قلت وسبق في

اعلم



الكشاف في سورة الملك الحياة ما يوجب كون النبي حيا وما يصح بوجوده الاحسان  
 والموت عدم ذلك يعني فخلق الموت والحياة ايجاد ذلك المصحح واعدامه انتهى  
**واعترض عليه ابن المنير** هناك فقال مذهب القدرية ان الموت عدم واعتقاد  
 اهل السنة انه امر وجودي يضاد الحياة وكيف يكون عدم ما وقد وصف بكونه  
 مخلوقا وعدم الحوادث اذ لو كان العدم مخلوقا لزم وتوابع الوجود  
 اذ لا وهو ظاهر البطلان انتهى **قلت** وخصوصا القول فيه ان الموت عدمه  
 الامام الاسفري كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يبرى الجسم الجبراني  
 عنها وعند الزمخشري عدم الحياة عما من شانه الحياة كذا في شرح القاصد  
 وعزى هذا القول بعينه الى الامام ابي اسحاق الاسفري اهدى بهذا السنة  
 بل عزاه في شرح العقايد الى اكثر اهل السنة وبعض محسبيه الى المحققين فتقول  
 المازري وعند المعتزلة عدم محض وكذا قول ابن المنير وعند القدرية  
 عدم ان كانا يريد ان يطلق اهل الاعتزال قسما والافال الزمخشري وان كان  
 يرى رايهم فليس من معتقده الذي عدم محض بل عنده عدم مصاف فيكون  
 التقابل بينهما من نوع العدم والحكمة ولا يجاب القاضى في ابتاعه فقد ذهب  
 اليه الاسفري ايضا وناهيك به وهذا امر عجز ولا يوجب جلب المنكر عليه  
 من كل وجه وقد بقي من الاقوال قول اخر في حد الموت عزى الى الصوفية  
 يقولون ليس الموت بعدم محض ولا في صرف وانما هو انقطاع تعلق الروح  
 بالبدن ومفارقة وحيلولة بينهما وتبدل حال محال وانتقال من دار الى دار  
 وقول القاضى وروى ان الخلق بمعنى التقدير وحده الاستدلال بالاية ان العدم  
 لا يوصف بكونه مخلوقا ووجه الرغيب انه اريد بالخلق وهو يتعلق بالوجود  
 والعدم فيهما ولو سلم فالمراد بخلق الموت احداث اسبابه في الكلام حذف  
 مصاف حقيقته الكافي في بعض حواشيه **فان قلت** الخذو على خلاف الاصل  
**قلت** وان كان فاحتماله يسقط الاستدلال فتأمل **قول** بل القاصد كلها في

ان الموت

التقدير  
الكافي

قلوب

قلوب الانا مد تتجسم في العيا من **قلت** هذا قد صرح به الامام ابو حامد  
 القراني في اويل الاحياء وبسطه في كتابه الاملاء **قوله** لم نوع تبا ويل المضالم خلق  
 بمعنى التقدير **قلت** وهو معنى صحيح ومنهم من جعله اصلا في معانيه وراى بعضهم  
 فقال هو التقدير المستقيم ويستعمله ابداع النبي من غير اصل ولا اخذ او على  
 الابداء **قوله** وبذلك سقط ما قاله البيهقي الخ قد يقال ان البيهقي لا ينكر  
 ما ذكر من تفسير الخلق بمعنى التقدير ولا كون الاعداء مقدرة وانما انكاره تصديره  
 القول الذي ذهب اليه المعتزلة وهو يقتضي الترجيح واردة القول الثاني الذي  
 هو مذهب اهل السنة لم رد حجة والحق ان هذا وارد عليه وكان الابق لمنصبه  
 ان يقتضى بقول اصحابه فان وجد له ترجيح ارشده والادوة وزيف قول المخالف  
 وبالخلق صدعه **تنبيه** لم يزد في الكشاف في هذا الموضع على الزم من قوله والموت  
 فساد بنية الحيوان وقيل عرض لا يصح معه احسان معاقب للجماء وانما اطلاق الكلام  
 فيه في تفسير سورة الملك كما قد ساندنا **قوله** ان عينهم بالمشقول الخبر التواتر  
 الخ انظر ان المراد بالمشقول هنا ما هو اعلم من ذلك حتى ما نقل عن التابعين واباعهم  
 من الثقات بالعدو له كما هو المتبادر وحكم ذلك القول ايضا اذ اصح السند اليه  
 ولم يعارض بما هو اقوى منه ولذا كرر عبارة الكشاف اولاً ثم عبارة القاضى ليعتبر  
 الفرق بين السائقين للمنازل قال الزمخشري **فان قلت** لم قرن الناس بالحجارة  
 وجعلت الحجارة قود امهم **قلت** لانهم فرغوا بها انفسهم في الله يباحث نحوها  
 اصناما وجعلوها لله اذ اوعده وهما من دون الله تعالى انكم وما  
 تعبدون من دون الله حصب جهنم وهذه الآية مفسرة لما نحن فيه **قوله**  
 انكم وما تعبدون من دون الله في معنى الناس والحجارة وحصب جهنم في معنى  
 وقودها ولما اعتقد الكفار في حجارتهم المعبودة من دون الله انها المنفصا  
 والشهد الذين يستشفعون بهم وهم كفون المضار عن انفسهم كما جعلها  
 الله عذابهم ففرغتهم بها حجارة في نار جهنم ابلاغاً في ايلامهم واعتزازهم في

بصيغة التثنية



انتهت وهو ظاهر لا يخار عليه واحسن ما ضرب الفرق بما شهد له القرآن **ثم** قال وقيل  
هي بحجارة الكبريت وهو تخصيص بغير دليل وذهاب عما هو المعنى الصحيح الواقع  
انتمسوم اليهود له بمعاني التزويل انتهت **و** عبارة العاضى بعد ذكر الوجه الاول  
وقيل بحجارة الكبريت وهو تخصيص بغير دليل وانباط المقصود اذا الفرض تهويل  
شأنها وتعامق جهتها بحيث تنقده بما لا يتقده غيرها والكبريت يتقده به وان  
ضعفت ناه انتهت فان تركيب اختصار العبارة وان بما يفصح عن المقام وقد  
قرره الامام في الدين الحار بردي بوجه اخر فقال نقلنا عن الامام بل فيه ما يدل  
على فساد ابي الوجه الثاني وذلك لان الفرض هنا تعظيم صفة هذه النار والابقاد  
بحجارة الكبريت معتاد فلا يدل الابقاد بها على قوة النار عما لو حملناه على سائر  
الحجارة فيدل على عظم النار فان سائر الاحجار تطغى النيران فكانه قال تلك النار  
بلغت من قوتها ان تتعلو في اول امرها بالحجارة التي هي مطعنة لنيران الدنيا  
**قوله** لانصرف النصوص عن طواهرها اشار به الى قول الرشمري وذهاب عما هو  
المعنى الصحيح الواقع اليهود له بمعاني التزويل ويريد به قوله تعالى انكم وما تقدرون  
من دون الله الاية ولكن يحتاج لجل احدهما على الاخر من موقف **فما** **قوله**  
فلم لا يتقوى دليل التخصيص **اعلم** ان الحجارة في الاية مطلقة ولا يسيل  
لتقيدها بالعبودية او بحجارة الكبريت او غير ذلك لا بدليل يخصه في الجملة  
عليه وهو اما من الكتاب او السنة او اجماع الامة ولا بد له ذلك من طريق  
صحيح يستدبه في الوصول الى هذا الاصل المعتمد عليه وتعيينها بحجارة  
الكبريت قد ورد في السنة من طرق كثيرة ثابتة واي دليل اقوى من هذا واحسن  
واما تقيدها بالعبودية فهو وان كان المعنى حينئذ صحيحا بشهادة القرآن  
مطابقا له لكن لقائل ان يقول هل لقائل ذلك سلف يتهمى اليه ان ثبت من  
قول فلان وفلان من ائمة التفسير من طبقة التابعين الذين بلغوا ذلك من  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن يعقل قوله ولا ترددوايته فيصير

فيصير به الا ذلك التفسير مقبول لفظا لا حينئذ بتصحيح سنة دلالات  
خبر بان هذا المعنى استنباط عملي وهو ولو صح في حد ذاته فهو معارض عما هو  
اقوى منه وهو ما نقل عن تفسير الثماليين والتابعين فمامل وانصف على انما لقول  
القائل وخصوصا مثل الرشمري لا يخلط **قوله** الصحيح الفصل وان طلب من خبره  
فالمقول عليه فتدبره **ثم** **قوله** العاضى فان صح هذا عن ابن عباس الخردال  
على توقعه في صمد غزو وهذا القول الى ابن عباس وهو عجيب كيف وقد ثبت  
ذلك عند من طرق عديدة بينهما ابن جرير في تفسيره الكبير فراجعه وروى مثل  
ذلك عن ابن مسعود فيما اخرجه الحاكم في المستدرک وصححه واليه في الشعب  
والطبراني في الكبير وعبد بن حميد وابن السكيت وابن ابي عمير وهذا عن السري  
في الزهد والفرمان وسعيد بن منصور وعبد الوزاق وروى مثل ذلك عن عمرو بن  
مهموك وهو من كبار طبقة التابعين ولا يخفى ان مثل هذه التخصيصات  
تحتاج الى نقل صحيح ثابت حتى يصار اليه وقد ورد الوعيد الشديد فمن يفسر  
القران بابه اى وان اصاب في المعنى فانظره بانضاف **قوله** اعتبار القوة  
في الادلة التي اعلم قوة الحديث الذي اقيم دليلا على حكم بعينه انما هو بالنسبة  
لحال روايته من عدالتهم وجرهم والتفرد بالرواية اذا كان ممن وثوق لم يجرم  
فانه مقبول وحدثه بختم في النكاح ولذا جعلوا الافراد والفرابي من اقسام  
الصحيح فانفاق الرواة على نواحيه بتغير صفة العدالة لا يعابه وهذا  
حديث طلب العلم فريضة روي من نحو سبعين طريقا اتفق على الاكروان على من  
الحديث مع ان كل طرفه لا يخلو عن ضعف فذكره طرقه ما زادت قوة حتى يكون  
بما يتجه به على ان ما نحن فيه وهو تفسير الحجارة بحجارة الكبريت قد وقع اتفاق  
ائمة النقل من اهل المعرفة والتفسير عليه من غير خلاف عندهم في ذلك ولو زاد  
بعضهم عن بعض تفسير ابن عباس بآية الكبريت الاسود وتفسير ابن مسعود  
الله كما شأنا فزيادة الثقة مقبولة باتفاق المحدثين وتاويل قول ابن عباس

الذي صدره القاضى بقوله فلعله عني به الخ واستار له صاحب الاسعاف بقوله  
بمثلة الكبريت فيها في قول الوفود والالتهاب غير ظاهر من سياق **صحيح** بن عباس  
عند التامل فيه وانما جمل على ذلك ميله الى القول الاول وان الحجارة هي بعينها  
وانما التهابها كالتهاب الكبريت وقد عرفت ما فيه **قوله** ولا يعرف في التفسير  
غيره هذه اقول السبوطي وهو صحيح فان المراد به فيما نقله ائمة التفسير من  
الطبقة الاولى ومن بعدهم كان جرير وابن المنذر والغزالي وابن ابي حاتم  
وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وكلهم صرحوا بتفسير الحجارة في الآية بحجارة  
الكبريت وليس عند احد هم ما صدره الزنجشري وعلى هذا اقول صاحب الاسعاف  
فكيف يقول هذا بعد ذلك لا يكون واد اعلى السبوطي فتامل **قوله** ولعل ضربا  
من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات كعبارة الكشاف الا بليس استنا  
متصل لانه كان جنيا واحدا بين اظهر الالف من الملائكة معورا فكل بواو  
فعلوا عليه في قوله فسيده وانما استثنى منهم استنا واحد منهم وبجوز ان  
يكون منقطعها انتهت **ونقل** القاضى ذلك بابدع سياق ثم ذكر الامور  
التي تدل عليها الاية وفيما ان من الملائكة من ليس بمعصوم وان كانت  
الغالب فيهم العصمة كما ان من الانس معصومون والغالب عليهم عدم  
العصمة ولعل ضربا من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات وانما يخالفهم  
بالعوارض والصفات كالمردة والفسقة من الانس والجن ليسهما وكان بليس  
من هذا الصنف كما قال ابن عباس فلذلك صح عليه التعذر بحاله والهبوط  
عن عمله كما استار اليه بقوله ابلليس كان من الجن الالهة انتهى وانعد  
قيل السبوطي ونسبه العدم التصلع في علم السنة وما ذكره القاضى مبنى  
على اعتقادهم في الاستثنا هل هو متصل او منقطع خلاف مشهور والاصح  
على ما ذكره السمين تبعا لشيخه اوحسان انه متصل قال وما قوله كان  
من الجن فلا يرد هذا لان الملائكة قد يسمون جنبا لاجتنابهم

قال

**قال الشاعر**

وسحر من الجن الملائكة سبعة قبا ما لديه يملون بلا اجر  
وقال تعالى وحملوا بينه وبين الجنة نسبا يعنى الملائكة وهذه الوجه صحيح  
للتغليب كما لا يخفى والجل على الجازع موافقه صحيح الاثاراوى من اجل على الخيفة  
مع الخالفة على ان القاضى قد يعتمد رعه بان الذي ترجاه بقوله ولعل  
عزاه الى ابن عباس في اخر كلامه فلا يسع عزوه الى الفيلسوف والذي عزاه اليه قد  
تراسه في شرح ابن جرير وابو الشيخ في الفخر من حديث ابن عباس بلغظ لما خلق الله الملائكة  
قال اني خالق بشر من طين فاذا انا خلقته فاسجدوا له فقالوا لا نفضل فارسل  
اليهم نارا فاحرقهم ثم خلق الله ملائكة اخرين فقال مثل ما قال للاولين فابوا  
فاحرقتهم النار ثم خلق ملائكة اخرى فقال لهم ذلك فقالوا نعم فخلق آدم وخلق  
ابليس من اولئك الذين ابوا ان يسجدوا له واداه ابن الانبار في كتاب  
المصاحف كذلك **فروع** نقل السبكي عن امام الحرمين انكار وجود الجن عن  
المعتزلة ثم قال وهو محجب كيف ينكر من يصدق بالقران وجود الجن **قال**  
الغني في حاشيته على امل البراهين اراد العجب من المعتزلة وكلم لهم من امثال ذلك  
ومخالفتهم لما هو افسوس ذلك قال ولكن الذي اراد الاستناد لامام الحرمين ان  
الانكار انما صدر عن معتزلة لا كلهم قال وليس في انكارهم الجن مخالفة للقران  
بوجهين من الوجوه اول الذي ورد في القران ان مسمى هذه اللفظ اعني الجن له وجود  
في الجملة فانه اما مشترك معنوي متواطى ومشارك بمثلية الجن او النوع تحت  
انواع وافراد او مشترك لغضي موضوع مستعد با وصانع متعددة وهم لا يتكروا  
ذلك اصل لكن الكلام في تخصيص ذلك المسمى وتعيينه حتى يبينها لهم انكاره تارة  
وايضا اخرى تصد بقال القران فقد يقال فيه كما قال السبكي نفسه عن بعضهم  
ان الجن لكل ما استدرج من العيون وينقسم الى مؤمنين بسمون ملائكة والى كفار  
يسون الشياطين فكاه الخلمي ويجهل ان الذي يفتون وجوده انما هو شياطينة



او فرد من شياطين الجن وما ورد في القرآن غيره فلا يجب **سمر قال** القاضى لا يقال  
كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن خلقت من نار لما روت عائشة ورغبته  
خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار لانه كما التمثيل لما ذكرته فان  
المراد بالنور الجوهر النقي والنازك لله الخ وانقده السويطى فقال لو امكن المصنف  
واشابهه ان يجعلوا كل حديث على التمثيل لعلوا وهذا غير لائق انتهى **قلت**  
وهذه شائعة عظيمة لا تليق نسبتها الى القاضى كيف وهو من روى اهل السنة  
ومقامه عندهم معلوم وفضله شايخ على العموم وكلم من احاديث حملت على التمثيل  
وتزلت على التاويل **وقول** السويطى وخلق آدم مما وصف لكم **قلت** اما  
الحديث بتمامه فقد اخرج الامام احمد في مسنده ومسلم في اخر صحيحه ولم يخرجه  
البخارى فهو من افراد مسلم وخلق آدم مما وصف لكم هو بالنسبة للمفعول والمعنى  
وخلق آدم مما وصفه الله لكم في مواضع من كتابه العزيز من ماء او من تراب او  
من المركب منهما وهو الطين او من صلصال وهو الغمما لان غير ذلك في اختلاف  
مواقعها **قال** السويطى وليت شعري اذا حمل ما ذكره في خلق الملائكة والجن على  
التمثيل ماذا يضع في بقية الحديث ايجل ما ذكر على التمثيل في خلق آدم وانه  
ليس مخلوقا من تراب كما هو ظاهر الاية هذه احوالة المصنف عن طواهرها  
فلتمد هذه الطريقة فان مدار المعترلة لعلها انتهى **قلت** هذا الذي  
اورده انما يتوجه على من يعتقد معتقد المعترلة ويذهب الى ما ذهبوا اليه  
والقاضي بالتناقض الجبر من روى الاساعرة وقد صرح في تفسيره في مواضع اتباعه  
للاما بما في الحسن الاشرى لا سيما في تفسير هذه الاية ولم يرد من كان هذه المبالغة  
كيف يقال محمد رامنه فليحمد ربه الطريقة وليس جاهلا عن القواعد  
التي بني المعترلة عليها اس من ذهبهم فيليني التاديب في مقامه والدخول تحت  
اعلامه على انه لا يضر اذا كان بعض الحديث يحصل على التمثيل وبعضه لا يحصل على  
التعميق يعطى لكل مقامه وله امثال في الكتاب والسنة ومن تأمل قوله مما

وصف

وصف لكم وجوه من جوامع الكلم وعلم ان الاختلاف جرى في خلق الانسان فلذلك  
**قال** ما قال قتال **قوله** وباراده منكر مع تنكير التثنية للتعظيم والاقساط الكلي  
انقده السويطى فقال تبع فيه صاحب الكشاف وهو مذهب المعترلة حيث  
ينكرون التسامع للعصاة بمحتمل بهذه الاية **قلت** عبارة الكشاف معنى  
التنكير ان نفسا من الانفس لا تجرى عن نفس منها شيا وهو الاقساط الكلي  
القطاع للمطامع انتهت بوجه ما قاله السويطى من وصف الاقساط بالكلية  
فهو نظير لمن في نقي الروية للتسايد ولم يتعطف القاضى لهذه الجزئية جريا  
معنى اختصار كلامه لما استفاد من ظاهر التنكير ولكن لم يوافقهم على ما قالوا  
حيث قال وقد تمسكت المعترلة بهذه الاية على نقي التسامع لاهل الكبار  
**واجب** بانها مخصوصة بالكفار للآيات والاحاديث الواردة في التسامع  
فهذا كلام القاضى مصرح بانه مذهب مردود وان حمل الاقساط الكلي على المبالغة  
والتشديد لم يرد عليه شي يعجز ان قول السويطى واهل السنة بقدر روى لا تجرى  
نفس عن نفس كقوة شيا لما ثبتت في الآيات والاحاديث الصحيحة **قلت**  
وهذا هو بعينه ملخص القاضي في الجواب فلوراي السويطى آخر كلامه لاستراح  
وذكر ان المنير في تاويل هذه الاية ان المذكور فيها يوم ما مكر او يوم القيمة  
كالف سنة وكل وقت منه يوم **قال** نقاشي فلا نسب بينهم يومئذ ولا يسألون  
وقال نقاشي واقبل بعضهم على بعض يتسألون فنعين على صلها على يومين  
**قلت** وهذا الذي ذكره مردود ومزيف لان اطلاق اسم الايام على اليوم  
الواحد قليل جدا كما نبه عليه علم الدين العراقي **قلت** تاويله بانه عام مخصوص  
كما تقدم فان قوله عن نفس نكرة في سياق النفي فتم قائل **قال** القاضى  
في تفسير قوله نقاشي وانى اعيدت هابله وذريتهما من الشيطان الرجيم عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ما من مولود يولد الا والشيطان يسمه حين يولد فيسحقه  
من مسه الا يريم وابنه فان الله عصمها ببركة هذه الاستفاضة انتهى وهو

النفس

وينبغي

بينة

www.blukah.net

من عبارة الكشاف أخذ منها ما صفا وترك منها ما كدر وسياقها وما يروى من  
الحديث ما من مولود يولد الا والشيطان ثم ساقه الخاتم قال فانه اعلم بصحته  
فان صح فان معناه ان كل مولود يولد يطمع الشيطان في اغوايه الا تزعم وانها  
فانها كانتا معصومين وكذلك كل من كان في صفتهما فانظر الى حسن صنع القاضي  
لما راى الزمخشري اورد بلفظ وما يروى وقال في اخره فانه اعلم بصحته اقطاع  
ليصح مذهبه عبد الجبار المعترف فانه كان ينكر هذا الحديث ترك تلك الالفاظ  
الموهمة واقصر على ما وافق لان الحديث ثابت عند الائمة اخرجه عبد الرزاق  
واحد والبخاري وسلم وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم كلهم عن ابي هريرة  
رفعه وايضا عبد بن حميد والخاتم وصححه عنه ايضا بلفظ يعاربه ويردى  
مثل ذلك بالفاظ مختلفة عن ابن عباس وقمادة والربيع بن خيثم ما يوجب صحة  
الحديث ويرد على عبد الجبار ومن سلك طريقه وقد استار او بعض ذلك ابن المنير  
والسعد وسبقهما امام الحرمين ولا يرد من هذا كله على القاضي شي سوى  
موافقة للزمخشري من تأويل الحديث واخرجه عن الظاهر جريا على سننه في  
ارضا العنان مع الخضم في بعض الاحيان **قوله** ووجه الاشد يذ ان الزمخشري  
الحق مزعم وانها حاشا المعصومين اي لان الضرورة داعية على هذا التأويل  
والقاضي اقصر على استنتاجها فادى كلامه الى كل من سواهما يتاثر من اغوايه  
ومنه بعية المعصومين وهذا باطل قطعا والصواب ان الحديث على ظاهره  
هذا التقاد السيوطي عليه ولا يعاب بهذا التأويل حيث لم يضرب اصل المعنى  
الاصيل الذي قام عليه الدليل ولم يذكر كل من كان على صفتهما على ما صنعه هو  
الزمخشري وابقى بعد بلفظ الطمع لا للملا يلزم المحذور ويتعطل لذلك بدنة  
النظر فلا اشد يذ **قوله** وهي حنة بنت فاقوة **قلت** هو قول عكرمة  
اخرجه ابن عساکر وابن جرير وابن المنذر عنه واخرجه الخاتم عن ابي هريرة قال  
حنة ولدت مزيم ارميسى **قوله** لكن يرد عليه ان هذه الاستعادة كانت

بعد الوضع الخ **قلت** اخرج ابن اسحاق في سيرته عن بشر بن عساكر في التاريخ  
عن ابن عباس في تفسير هذه الآية **قال** كانت امر مزيم قد اجتهد عن الولد والمجنون  
فيئتما هي ذات يوم في ظل شجرة اذ نظرت الى طير تزق فزاله فتمركت نفسها الولد  
فدعت الله ان يهب لها ولد الخاضت من ساعتها فلما ظهرت اقاها زوجها فلما  
ايقنت بالولد قالت لئن نجاني الله تعالى ووصفت ما في بطني لاجعله محررا  
ثم ساق القصة الى ان قال فاستجاب الله لها فلم يقربها الشيطان ولا ذرئتها  
عيسى فلهذا السياق ان هذه الدعوة كانت عند الوضع ويؤيد ذلك حديث  
ابو هريرة فيما اخرجه الحاكم وصححه وفيه فان اسمها قالت حين وضعتها الى ابي عبد  
بك وذرئتها من الشيطان الرحيم فضربوه ونسما حجاب فطمع في الحجاب **وقوله**  
بعض مشايخنا المحققين في هذا الوضع ويحتمل ان الشيطان لم يسر مزيم ايضا  
خال وصفها فلما ادركت امها بالقران او الالهام الالهى دعت بالاستعادة لها  
ولذريتها الخ وهو كلام نفيس جدا ولكن الاحاديث الواردة والامار النابتة  
صريحة في عدم مس الشيطان مزيم فلم يبق فيه احتمال **قوله** فيمر ان تكون  
الدعوة قبل الوضع وان تكون بعد الوضع مرتين او مرارا **قلت** المهور  
من جملة الاحاديث الواردة في هذه القصة ان الدعوة عند الوضع وانها مرة  
واحدة **وقال** الزمخشري في تفسير قوله تعالى حق تعالاه هو القيام بالواجب  
واحتساب المحارم ونحوه فانقوا الله ما استطعتم يريد بالقوا في التقوى حتى  
لا تقربوا من المستطاع منها شيئا ونسره القاضي بقوله حق تعالاه وما يجب منها وهو  
استقراح الوسع في القيام بالواجب والاحتساب عن المحارم لقوله تعالى  
فانقوا الله ما استطعتم فانظر كيف اخضر كلامه واف بلفظ استقرا الوسع  
الشعر يشمله ثم جعل فانقوا الله ما استطعتم علة للكلام الاول فلا يرد عليه  
ما نسب اليه الطيبي ولا على الزمخشري ايضا ومعتقد المازيديه عدم جواز  
التكليف بما لا يطاق ووافقه الزمخشري الا ان الفرق في فائدة التكليف هل

جست

لش

فيما يطاق وفيما لا يطاق





هو الادل كما للزمن شوي او لا يتلا كما للما تربيده وبقضيله مودوع في موضعه  
 وقول الزمخشري المستطاع وهو القدر وعليه والاستطاعة اذا اضعفت  
 للمعاد فتوعان احدهما سلامة الاسباب والالات وهي تتقدم الفعل بالاجا  
 والثاني حقيقة القدرة وهي عند البعض نوع على حدة كما بين في محله **قوله**  
 قال القاضي وما صح لبي ان يخون في المعام فان النبوة تنافي الخيانة ثم  
 قال والمراد من اشارة الرسول عليه السلام على انهم به واما المبالغة في النهي  
 للرسول عليه السلام واحتم لكل من القولين ثم قال فتكون تسمية حرمان  
 بعض المستحقين غلولا تغليظا ومبالغة ثانية **قلت** هذا اخذه من المكثاف  
 وحاصله فيه في الايدى تزيها وتبنيها على عصمته فان النبوة والغلولا  
 متنافيان لئلا يظن به طمان شيئا منه وان لا يسترى به احد قال والثاني  
 ان يكون مبالغة في النهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسمى حرمان بعض  
 العرة غلولا تغليظا وتبنيها لصورة الامر قال ابن المنير ويشهد للنسائي  
 ورود هذه الصيغة كثيرا في النهي ما كان لبي ان تكون له امرى ما كان للنبوي  
 والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله انتمي  
 ويمارضه ورود هذه الصيغة للامتناع المهيل كثيرا ما كان له ان يتخذ من  
 ولد ما كان لكم ان تبنيوا شجرها حقه العلم العراقي ثم انتقد ابن المنير على  
 الزمخشري قوله تغليظا وتبنيها لصورة الامر وقال فيه مبالغة لعادة لطف  
 الله تعالى برسوله عليه السلام في التاديب ومنزه باللفظ فما كان له ان يعبر  
 بهذه العبارة وواقفة الطيب والسود على ذلك **قلت** نعم استعمال هذه اللفظة  
 في حقه عليه السلام مما يحمل بالمقام فان اللفظة هي الخشونة وقد اغلظ  
 عليه وغلظ اذ لم يكن له وهو وارد على الزمخشري حيث لم يكتب به حتى  
 عطف عليه بقوله وتبنيها للصورة الامر وهذا يقين عنما الطباع السليمة  
 واما القاضي فتسلسل من عبارته وقال بعد قوله وتغليظا ومبالغة ثانية

في قوله  
 تغليظا  
 لان  
 ان  
 يغليظ  
 م

وترك

وترك لفظ التبيح الذي فيه البع الصريح فلم من المعاتبة واد من التغليظ  
 التشديد اذ هو من لوازم الخشونة فلا يتوجه اليه معاب ولا هاد عن طريق  
 الصواب واما العجب من الطيب كيف غير بالتبنيح والاهاب وظن انه اصاب  
 وقدره من التغليظ الى التليظ مثل من من المطر الى الميزاب يقال عجب عليه  
 كذا اذا غرركه واهب عليه في الكلام اذا اعضبه وكل ذلك لا يناسب المقام ابدا  
 والسعد وناهيك به جلاله قد را نظر قوله حيث عدا في زلة غلولا وهو منه  
 غريب وقد ثبت تزيه الانبياء عليهم السلام من الزلل فما مل ذلك **قوله** هذا اذ  
 من شعر الاسدي **قلت** راعى ذلك جناس الاستشاق وهو من انواع البديع والشهو  
 في هذه المقام هو اذ من كسب الاسدي ووجه الادقية ان القاضي جرد عبارته  
 عن نسبة النقادى من الطغيان الى انفسهم على ما هو مذهب القدرية من ان العبد  
 خالق لفعل نفسه وقال وهو يدل على تمام طغيانهم ثم زاد من لوازمه فقال وموتهم  
 على الكفر حتى يكون ما بعده وهو عدم اصابه الخط لهم في الاخرة سببالة وراخذ  
 تمام من تباديهم وضافه بلوغ الغاية الى الكفر دون الطغيان ووضع اراد موضع  
 مراد ما يحتاج الى ذلك النظر واما ما مرشد بموتهم الفهم القادح الى بيان المعام  
 وقول الطيب ان الايدى استيناف لبيان الموجب الخالص لان المناسب في  
 تقريره ان يقال ولما نفي ما خيف من امرهم كان مظنة السؤال عن الحامل لهم على  
 المسارعة فغلب جوابا يريد الله الايدى **قوله** ان تبسوا باموالكم الايدى والمعنى  
 الادة ان تبسوا قال السيوطي تبع القاضي فيه الزمخشري اى في جعله مفعولا له  
 وان فيه تحميل لفظ الغزان ما لا يد له عليه وتفسير الواضح الجلي باللفظ المعقد و  
 مذهب الاعتزال في غضون ذلك وسا حقا الى اخر ما قاله نغلا عن اوجيان **قلت**  
 ان تبسوا في محله ثلاثة اوجه الرفع والنصب والجر على ما ذكره السمين فالرفع على  
 البديهة من ما ورا ذلك على قراءة واهل مبني المفعول لان ما حيشه قائم على  
 الفاعل وهو يدل استملا اشار اليه القاضي واما النصب فعبه وجهان ان يكون

ما هو

كانه قال لم يسارعون في الكلام  
 لان المفردة عابدة اليهم  
 فاجيب في



بد لا من ما المتقدمة على قراة واهل مبنيها للفاعل وان يكون مفعولا لاجله فاختره  
 الزمخشري وبقه القاضي واجاز ابو الباقية الفصيح على حذف حرف الجر فاذا عرفت  
 ذلك فطرية ما يلزم الزمخشري في جعله مفعولا لاجله فوات شرط من شرطه وهو  
 اتحاد العامل في الفاعل والمفعول له وهذا القدر لا يوجب جلب النكير عليه وان كان  
 تقدير المضاف احيانا عند ما يحتاج اليه في المقام خرجوا عن الظاهر فلا يسلم  
 على هذا الا القليل والعجب من هذا قول اوجيان انه فسر الواضع الجلبى باللفظ العقد  
 الصحيح ومن تأمل نصف ولقد اعجبني قوله تلميذه محمد بن يوسف الجلبى فانه بعد ذكر  
 اعراب الاية على ما قد ساه انما وتعل اختصار الزمخشري قال وانما السمع عليه  
 يعني ابا حيان وجعله انما قصده بذلك يستدل الاعتراك ثم اورد كلامه كله  
 وقال لا ادرى ما هذا التعل ولا كيف يعني على ابي العثم شرط اتحاد العامل  
 في الفاعل والمفعول له حتى يقول ان كان احسن فاقول **قوله** وفيد دليل على ان  
 كسف المورة في سياق الزمخشري وفيد دليل على ان كسف المورة من عظام الامور  
 وان لم يزل مستهجن في الطباع مستعجما في العقول وسياق القاضي وفيد دليل  
 على ان كسف المورة في الخلوة وعند الزوج من غيرها حيث يقع مستهجن في الطباع  
 وانقده السيوطي فقال تبع فيه الزمخشري وقد رد عليه ابن النير ونسبه الى القول  
 بان العقل يقع ويجوز ثم قال وهذا اللفظ لو صدر من بيتي كان تاويله  
 ان العقل ادرك المعنى الذي لاجله حسن الشرع الكسوف **قوله** الكسوف انتهى  
 وانت جبر بان هذا كله وارد على الزمخشري لا محالة واما القاضي فانظر الى حسن  
 سياقه حين لم يقل من عظام الامور واد قوله في الخلوة وعند الزوج ثم قيده  
 بقوله من غيرها حيث يقع ثم نسب القبح والاسهجان الى الطباع لا الى العقل مثل  
 هذا المحيرون ومن تأمل سياقه وجدته مغيبا بالسرع ليميد عن الاعتراك محفوظا  
 عن وصمة الاختلال وسياق ما يتعلق به **قوله** كناية عن خطايه في الاذن لكان  
 فان المعومر روادف هذا سياق القاضي وسياق الكشاف كناية عن الجناية

دهين م

لان المعومر اذ في اها ومعناها اخطأت وبس ما فعلت وانقده السيوطي على القاضي  
 فقال تبع الزمخشري في هذه العبارة السيئة وقد قال ابن النير هو بين امرين ان  
 يكون المعنى مرادافا خطأ واولا ولكن كني الله عنه اجلالا ورفعا لقدره افلا  
 يتادب باداب الله لا بما في حق المصطفى صلى الله عليه وله وقد قيل لو بداه بقوله  
 لم اذنت لهم قبل الفول لتفطر فواده انتهى والاضاف ان ابا العاسم لا يجعل المعنى  
 المذكور مراد اكيف وهو من المزهين لساحة صلى الله عليه ولم فاحسان الظن  
 به وحمل كلامه على احسن الاحمال كقولنا بالاعضا عن التعلق باهداب طواهر العاقله  
 هذا الكلام على المفضلين عليه واما قوله السيوطي ان القاضي تبعه في سياقه  
 فليس كذلك لانه راعى ما يناسب المقام ففر من الجناية التي نسب اليه بسببها الملام  
 واما استعماله لفظ اخطأ فهو وان كان التجاسر عليه صعبا فهو اخص من لفظ  
 الجناية في حق من له من ربه مزيد العناية وذلك ان اخطأ لفظه هو العذر عن  
 الجهة وذلك اضرب احد هان ان يريد غير ما تحسن ارادته فيفعله هذا هو اخطأ  
 التام المواخذه الثاني ان يريد غير ما يحسن فعله لكن يقع منه غلظ ما يريد  
 اصاب في الارادة واخطأ في الفعل وهو المعنى الجديد رفع عن امي اخطأ والنبا  
 وغير من اجتهد فأخطأ له اجر الثالث ان يريد ما يحسن ويتفق منه خلافه  
 فهو محض في الارادة مصيب في الفعل فهو مذموم بقصده محمى على فعله ومنه قول الشاعر  
**ه** اردن مسلي فاجترت سرقي وقد يحسن الانسان من حيث لا يدري **هـ**  
 وجهلة الامران من ارادتها واتفق منه غيره يقال اخطا وان وقع منه كل ارادة  
 يقال اصاب وقد يقال ذلك لمن فعل فعلا لا يحسن او اراد ارادة لا تبجل اخطا  
 ولهذا يقال اصاب اخطا واصطاب الصواب واصاب الصواب واخطا اخطا فهذه  
 اللفظة كما ترى مشتركة مترددة بين معاني يجب التميز والتمييز ان يتاملها فهل  
 لا يحل خطأ القاضي على المعنى الثاني فاقول **قوله** من اثناء رجالهم دون عظيم شئخة  
 عظماهم وهكذا انصر عبارة الزمخشري وقد انقده السيوطي على اتباعه اياه في  
 هو م

ولقد تاملت على الزمخشري في  
 هذه المقام الا قوله لا يشبهه  
 الى قوله من حق الاعتدال  
 الفخر عليه في كل مجال  
 فيسأل السيوطي الصواب  
 في كل موضع كذا  
 وهو اعنى خطأ المعنى  
 كبر في اصل الاضلال م

ويحتمل من ثمرات الفاظ  
 بحسن المعاني م  
**الألوكة**  
 www.alukah.net

هذا السياق وقال ولو تخامى عنها كان اولى قلت لفظ الافنا يطلق على النزاع  
من هنا ومن هنا يقال امانى انا من الناس واحدها فنوا بكسر فسكون وانكرت امر  
الهيثم واحدا لافنا واستفاد الزمخشري هذا المعنى من قرأين سبب النزول للآية  
واقوى قرينة عليه قوله تعالى لو نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم  
وروى ابن عباس انهم عنوا به الوليد بن الغيرة المخزومي من مكة ومسعود بن عمرو  
النفقي من الطائفة انتمروا له ولذا جعل التنوين على التنكير للتعظيم بنا على ما في  
زعمهم حتى يكون مجابا لهم وذلك ولا حظ لك القاضي فلم يخالفه وليس فيه  
ما يخل بنبص الرسالة حتى يوجب هذا التماثل عليه ويكون ان الآية تحمل  
وجوها اخرى سبب للتعجب فالقرآن مجابيه لا تخفى حدث عن البحر ولا حرج والنكات  
لا تراهم قوله وقيل الحسنى الجنة والزيادة التقاضي قلت ذكر القاضي  
هنا اربعة اقوال والقول الاخر هو الذي قال فيه الزمخشري وزعمته المنبهة  
والجيرة ان الزيادة النظر الى وجه الله وجاءت بحديث مرفوع الى اخر ما قالوا في  
السيوطي فقال ما انصف القاضي حيث جعل هذا القول آخر الاقوال ورجح غيره  
وهو الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير هذه الآية من طرق كثيرة  
قلت اما ما اورد الزمخشري من تسمية اهل السنة والجماعة بشبهه وخيرة  
وجعل الحديث الصحيح الثابت المرفوع مرفوعا وزعم انهم جاوا به من عند انفسهم  
فلاننا غل في الرد عليه اذ قد تصدى لذلك جماعة من الامة واما الاعتذار عن  
القاضي فانه قد ضرب معناه وذكر وجوه التاويلات في الآية وفتحها بما هو  
اصح عنده واستقر الامر عليه ولا يلزم من ذكره في كتابه مرجوحيته ولا يترتب  
ولنسق طرق الحديث الذي ذكره الزمخشري فقد رواه اثني عشر من الصحابة  
صهيب وابوسمى وكعب بن عجرة وابي بن كعب وابي عمرو بن عثمان بن مالك وابو هريرة  
وابوبكر الصديق وعلي بن ابي طالب وحذيفة بن اليمان وابن عباس وابي  
مسعود رضوان الله عليهم اجمعين والحديث متواتر فاما حديث صهيب فاخره

واصل القضاة بفتح نون  
الكرة

اخيرا

الطباي

الطباي وهذا واحد ومسلم والترمذي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر  
وابن ابي حاتم والدارقطني في الروية وابن مردويه ولغظه النظر اوجه الرحمن واما  
حديث كعب بن عجرة فاخرجه اللالكاني في كتاب السنة والبيهقي في الروية بلفظ  
حديث ابي موسى واما حديث ابي بن كعب فقد اخرج من اخرج حديث ابي موسى وكذا  
اللا لالكاني بلفظ حديث صهيب واما حديث ابن عمر فاخرجه ابن مردويه في القصار  
واما حديث اسحق فاخرجه الدارقطني في الروية وابو الشيخ وابن مردويه واللا لالكاني  
وابن منده في الرد على الجمية بلفظ والزيادة النظر وجه الله الكريم واخرجه  
ابن مردويه من وجه اخر بلفظ ينظرون اليه بل كغنية ولا حد محدود ولا  
صفة معلومة واما حديث ابي هريرة فاخرجه الشيخ بلفظ والزيادة النظر الى  
الرب واما حديث ابي بكر الصديق فاخرجه ابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر  
والدارقطني في الروية وابو الشيخ وابن مردويه واللا لالكاني والبيهقي والاحمدي  
كلها في كتاب الروية وابن منده في الرد على الجمية وانخبط في التاريخ واما  
حديث علي فاخرجه ابن مردويه من طريق اخر عنه واما حديث حذيفة فاخرجه  
اخرجه حديث ابي بكر معاذ الاحمدي واما حديث ابن عباس فاخرجه ابن مردويه والبيهقي  
في الاحكام والصفات من طريق اخر عنه واما حديث ابن مسعود فاخرجه ابن ابي حاتم  
واللا لالكاني من رواية اثني عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه هذا  
التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفاظ متقاربة وقول الزمخشري وعن علي  
الزيادة غرض من لولوة واحدة هذا قد اخرج سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر  
وابن ابي حاتم وابو الشيخ والبيهقي في الروية من طريق الحكم بن عتيبة عنه وفيه  
زيادة بعد قوله فاحدها اربعة ابواب عزها وابو ابيها لولوة واحدة وكذا  
مارواه عن ابن عباس الحسنى الجنة والزيادة عن اسمائها فقد اخرج ابن جرير وابن  
المنذر وابن ابي حاتم والبيهقي من طريق علي عنه واخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن  
ابي حاتم من طريق علقمة بن قيس عن ابيه انه قد روى التفسير المتقدم عن علي

وابن خزيمة وابن حبان  
وابو الشيخ والدارقطني  
في الروية وابن مردويه  
والبيهقي في الاسماء  
والصفات كالمعنى  
لفظ احسن الوجه والزيادة  
النظر الى وجه الله واما حديث  
ابو موسى فاخرجه ابن جرير  
وابن ابي حاتم

www.alukah.net

عن جماعة من التابعين قتادة وابن ابي ليلى وعاصم بن سعد البجلي والصحاح وعبد  
 الرحمن بن سابط وابي اسحاق السبعي ومن بعدهم كالمسوي وغيره فنقول قتادة  
 اخرج ابو الشيخ وابن جرير والدارقطني وقول ابن ابي ليلى هو لامع اعد ابو الشيخ  
 وكذا قول عاصم بن سعد وعبد الرحمن بن سابط اخرجها هكذا وقول الصحاح  
 اخرج الدارقطني وحده وكذا قول السري والظاهر بتعاريفه **قوله** ما ذكره الزمخشري  
 عن الحسن عشر امثالها الى بسطة ضعف فاخرج ابن جرير وابن المنذر عن قول ابن  
 قول القاضى بعده واكثر لم اجده في روايتهما **قوله** ما رواه عن مجاهد قال الريادة  
 مغيرة من ابيه ورضوان فاخرج ابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم  
 عنه واذا عرفت ذلك فاعلم انه لا يعاب القاضى في تاخير بعض الوجوه وتقديم  
 بعضها لما اخرج سعيد بن منصور وابن المنذر والبيهقي في الرواية عن سفيان  
 الثوري لما قيل عن اختلافهم في تفسير هذه الاية قال ليس في تفسير القرآن اختلاف  
 انما هو كلام جامع يراد به هذا وهذا **قوله** اختار التاميل يقتضى الضرورة  
**قلت** يشير الى ما ذكره القاضى في تفسير الاية المذكورة وزيادة ما يزيد على التاميل  
 تفضلا لقوله ويزيدهم من فضله وقد تنوع في الزمخشري ونصه وما يزيد على  
 التوبة وهي المفضل ويدل عليه قوله ويزيدهم من فضله فانظر كيف اختصره  
**فان قلت** مع تسليم صحة هذا المعنى هذه الاية بالوجه المذكور هل ساعد  
 الرواية امر **قلت** نعم اخرج ابن جرير عن ابن عباس وقد قيل عن تفسير هذه  
 الاية فقال هو مثل قوله ولد يبا يزيد يقول بحزبهم يعلمهم ويزيدهم من فضله  
 ثبت ان هذا من التفسير المنقول **قوله** مراعاة ادلتها بالقوة والضعف  
 لان النص اقوى من الخبر **قلت** غاية ما في الباب ان هذا التفسير صحيح وله حكم  
 الرفع وفيه الاستدلال بالنص ولكن الطريق الموصل لهذا القول لا يعاوم تلك  
 الطرق الكثيرة المعتبرة التي ارتقت بها الحديث الى مرتبة التواتر فان نظرنا  
 الى مراعاة الادلة فطرق احاديث من تقدم اقوى من هذا الطريق الذي

وكذا قول ابن اسحق  
 اخرجاه كذا

اورده

اورده ابن جرير مع ما يخالفه في سياقه من حديث ابن عباس نفسه من حديث عليقة  
 ابن قيس وعلى كلاهما عند تقدم **قوله** واعلمه لتبيح شهوته افتتح در نطقها  
 الى رهبها هذا لعل القاضى وانقده السويطي فقال كان المضي في غيبة عن هذا الكلام  
 ولكن هذه ثمرة التوغل في الغلظة انتهى ونص الزمخشري فيسماهي في مفصلها  
 اتاها الملك في صورة آدمي شاب امرود وضى الوجه بعد الشرسوى الخاقم يقول  
 من الصورة الادمية شيئا قال وانما اصل لها في صورة الانسان لتتقاسم بكلامه  
 ولا تتقرعنه ولو بدت في صورته الملكية لتقرت ولم تعد رعى استماع كلامه قال  
 وكان تمثيله لها على تلك الصعوبة ابتلا لها وستر العظماء انتهى وفي تاريخ ابن  
 عساكر من طريق واود بن ابي هند عن سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة  
 فيسماهي في كتابها منفصلة اذ دخل عليها رجل بغيرا ذك فخشيت ان يكون خطبا  
 ليقبها وعند الحاكم والبيهقي في الاسماء والصفات من طريق السري عن مرة عن  
 ابن مسعود فلما ظهرت اذ هي برجل معها فتمثل لها بشرا فخرت وعند ابن عساكر  
 من طريق جوير عن الصحاح عن ابن عباس فتمثل لها بشرا في صورة الادميين سويبا  
 عند الاشارة الى بيض الوجه بعد قطعها حين احضر شاربه وعند الحاكم من طريق  
 زيدا العمري اذ رجل قام بين يديها فدهنك الحجب فهذه الاخبار وانما لها على  
 كثرة العالين فيها تلك الزيادة التي زادها القاضى فلهذا اقيم عليه التكرار  
 من كل وجه وهذا معنى قول السويطي انه كان في غيبة عنها لان تفسير القرآن  
 لا يكون الا بالانوار المنقول عن الصحابة والتابعين والائمة الراشدين فاذا  
 ادبرج فيه شي من الاراء المتخلفة بحكم العقل فقد نهى عن ذلك ولهذا عابوا على الخضر  
 وابي حيان ما صغاه في تفسيرهما ولكن نقول ان يراد معنى من المعاني اذا كان  
 مستنبط من سياق القصة ولو بتغيير ما قلنا باس يدلك واذا عرفت ذلك فالذي  
 نحن فيه بصدده بيان تلك الزيادة هل لها سر لا فالذي يظهر بعد التماس  
 السند يدان السري بعن الملك اليها في صورة البشر لا سيما كما قال الزمخشري

لعفتها  
 ابن عباس

وانه لو كان على صورة الملكية نفرت وراى العاظمى في مجموع تلك الروايات المقيدة  
 في وصف ذلك البشر على اختلافها واصناف حسنة ما اذا وجدت في انسان مجموعة  
 كان ممن يشتمى بالنظر ليدطبعا وفهم من مجموع ذلك ان المقصود لو كان الاستيناس  
 فقط لكان يكفي منه ولو على صورة شيخ ابيض اللحية قد طغر في السن وانما المقصود  
 هنا سوى الاستيناس سراخر اقتضته حكمة التخليق من الازل وهو يكون الولد  
 من بين الصلب والترائب فاستدعى ذلك الميل الطبيعي الذي عبر عنه بالهتيج  
 لاجل اعداد نطفها الى رحمها في حين استنانت بكلامه وعلت انه من البشر بعد  
 ان ارتاعت من اغتيالها بهما سكن من روع الجوارح ما كان تحرك وتترك من  
 روح البشر والتلفي ما لو يكن بيما لها فخذ او امتلاذ لك من المعاني الدقيقة انما  
 يوحى بالاستنباط من القصص والروايات الواردة في اسباب النزول بقوة العقول  
 المرشدة الى الفهم الصريح بهونة المقام والله اعلم **قوله** ند او خطاب لجميع الانبياء  
 لا على انهم خوطبوا بذلك دفعة الحز وعبارة الكتاب هذا العهد او الخطاب ليسا  
 على ظاهرها وكيف وانما ارسلوا متفرقين في ارضه متفرقة والمعنى كل رسول  
 نودي كذلك في زمنه ورضي به انما انتقده السيوطي تعالى ابن النير وقال هذه نفحة  
 اعترالية فخذ هبنا ان الله في الازل متكلم امرنا الى ان قال والاعتزلة انكروا قدم  
 الكلام فحملوا الآية على خلاف ظاهرها فلم يخصون هذه الآية وما ذكره جار  
 في جميع الاوامر القائمة للامة انتهى **قلت** قد فرقا عاظمى ما نسب ابن النير  
 الى الزمخشري من الاعتزال فلم يقل ان هذا في الآية ليس على ظاهره ولا ينكره  
 العاظمى قد مر الكلام التفصي وانما تعالى في الازل متكلم امرنا وان الاوامر  
 والنواهي والاجبار بالنسبة الى الازل لا تنصف بشي من الازمنة بان يكون الزمان  
 ظرفا له نفسه بل هو مجرد عن الزمان وان كان حكمه معيدينه قداما فالعاظمى  
 شديد التمسك فيما يخص من عبارته كقول عقيده منها اسل السعة من العجين  
 وما مثل في بقا شي من معتضيات مذهب المخالف في السياق الاستل بما جاهد

ليعتقد الساج ان المراد  
 جميع الرسل ورضاهم حقيقة  
 ان يؤخذ به ويعمل عليه

ويستل

سمع

سمع بهجوم الكفار على بلدة الاسلام فاخذ سيفه وقا تلحق طردهم ورجع وقد  
 اثرت الدما في ثيابه فدخل المسجد ليصلي وغسل ثيابه على استعمال المنيق الامام  
 في الصف وقد بقي بعض انار الادم اذ لم يبلغ في انما فيها فضلي فلما سلم نظر اليه  
 المصلون شراهم لا يدرون هذا **قوله** العاظمى وخلاهم **قوله** لوجودهم في  
 علم الله **قلت** وتعلق علم الله بخلقهم بهذا الوجه تعلق اذ لا يتغير ولا  
 يتبدل **قوله** وهو ايضا عند ما يوحى اليهم في هذا الوجه ايضا تعلق علم  
 الله بهم ازل لكن لا بالنظر الى ذاته تعالى بل بالنظر الى زمان اخروجه وفيه  
 او قبله او بعده **قوله** لوجودهم في الخارج اي ان هذه الوجودات خارج  
 هو المعتبر في تحمل اعباء التكليف وتبليغ الاوامر **قوله** وقد اخذ مينا قلم قال  
 العاظمى بالايمان ثم قال قيل وذلك لتبصب الادلة والتكسر من النظر بعبار  
 الكتاب في حصول على بعض الادلة وتركيب العقول والتكسر من النظر وانتقده  
 السيوطي فقال تبع فيه الزمخشري وقد اعترضه ابن النير فقال ولا عليه ان يحمل  
 العهد على الحقيقة وهو الماخوذ يوم الازل فكل ما اجازة العقل وورد به السمع  
 وجب الايمان به **قلت** وهذا من الزمخشري مبنى على قاعدة ان العقل يوجب  
 الايمان وشكل النعم ويثبت الاحكام على ما يقتضيه صلاح الخلق وهم وان  
 واقفوا بالتردينية في كون العقل يوجب الايمان غير ان الفرق بين القولين  
 ان المعتزلة يقولون العقل موجب بذاته كما يقولون العبد موجد لا فعاله وعند  
 المتردينية العقل للعرق والموجب هو الله حقيقة ولكن بواسطة الرسول  
 ووجوب الايمان بالعقل مروى عن الامام ابن حنيفة رحمه الله تعالى على  
 ما نقله المصدر الشهير وبه اخذ الامام ابو منصور وسائر علماء ما ولا الهير  
 وان خالف بعضهم فيه ولا شك ان هذا اخلا في معتقدا العاظمى فانه عنده ان  
 جميع الاحكام المتعلقة بالتكليف سلتعاة من جعة السمع وان العقل مزيل  
 عنها **وقد يجاب** عن العاظمى بانها التي تعده القولة بلفظة من قوله

حال



لم يرتض بها على ما جرت به عادة المصنفين في كتبهم ولا ينافض هذا ما سبق له  
في تفسير المنى وزيادة حيث اورد قوله اهل السنة هذه اللفظة لان هذا ذكر  
الاوجه المختلفة فنسق عليها بقوله وقيل واما هنا فليس الاذ كروجه واحد  
فتصديره بغيره مع عدم سبق ذكر وجه آخر يترتب له وتضعيف فتأمل وقد  
اسقط جملة وتركيب العقول فوارا ولاستغناء المقام عنها وزاد قوله بالايان  
وليس هو في الكشاف لانه هو المعلوم من سياق الآية **قوله** وهو اللازم  
المستعمل لكل مطرف من البشر **قلت** هذه الآية تنسب على مذهب القاضى فان مقتضى  
انه لا يجب ولا يجرى بالاعتقالات لكن يجوز ان يعرف به حسن بعض الاشياء وتبنيها  
كاصح به غير واحد ويجوز ان يرد على الكشاف حيث قال في حاشيته على شرح العقاب  
التسوية عند قوله فان ذلك لا طريق للعقل اليد بان فيه استقار الى ان العقل  
يحدثى به الى حسن بعض الافعال قال ان المصنف يعنى السعد بنى في شرحه هذا على  
مذهبهم اي المازنية في كثير من المواضع متابعه للمصنف يعنى السعد فتأمل  
**قوله** والله غفور رحيم هذه الزلة فانه لا يجوز تحريم ما احل الله هذا  
سياق القاضى وانقده السيوطى فقال الله اكبر استغفر الله من هذه الظلمة  
السفعا ما حكيتها الا لاردها واخذ الناس منها والمصنف تبع الزمخشري وقد  
اطبق الآية على التشيع عليه فيها انتهى وعبارة الزمخشري كان التحريم زلة  
منه لانه لا ييسر لاحد تحريم ما احل الله ونقض حكم الله فيما شرعه قال ابن المنير  
هذه جراءة منه عليه صلى الله عليه ولم فتحريم ما احل الله باعتقاد حلة لا يصد  
مضى موطن وحاشى الله ما نسب اليه **قلت** الزلة استرسال الرجل بغير قصد وهو  
العدو لعز سنن الصواب وهو الخطا وكذلك لا ينافى سب اضافة المصنف  
صلى الله عليه ولم تشريفه واحتراما ولكن يجب عنهما ان مثل هذا وانما  
مما يوهم ظاهرا النقص لاسيما قوله فانه لا يجوز الخ محمول عند العلماء العارفين  
بمدلولات الكلام على ترك الافضل وقد اعتمد عليه السعد في الاعتماد وقد

في اجاب المحمدي

قيل

قبل حسنت الابراشيات المقربين ومن تأمل بين عبارة القاضى والزمخشري  
وجد فرقا فغدا اورد هذه الجملة تحت قوله والله غفور فاشبهت هذه قوله غفرا  
الله عنك لم اذنت لهم ثم اورد في بقوله فانه لا يجوز ان يطلق مع كمال برائة صلى  
الله عليه وسلم وتواضعت هذه معلوم لكل احد والقاضى اعلم الناس بذلك وقد  
وقع من السعد عند قوله ما كان لبي ان يعل مثل ما وقع للقاضى هنا وقد انكر  
عليه السيوطى هناك كما سبق ثم ان التحريم في القرآن على عشرة اوجه ذكرها  
المجهد للمعنى في كتاب البصائر وساقها قال ومنها تحريم الله والمصلحة قال  
والاية محمولة عليه فتأمل **قوله** سمي به النبي صلى الله عليه ولم تهجينا لما  
كان عليه لانه كان ياما مترسلا في قطيفة او تمسبنا او تشبهه في تناقله  
بالمترسل لانه لم يصر بعد في قيام الليل او من ترسل الزل اذا جهل والزل  
بالكسر الجمل وزنا ومعنى هذا خلاصة ما اورد القاضى وانقده السيوطى  
فقال تبع فيه صاحب الكشاف **قلت** وعبارة الزمخشري تودى بما يفهم الخ  
التي كان عليها من التزل بالقطيفة والاستعداد للنوم كما يفعل من لا يهجه  
امر كما قال

ومن ينام في ليها مترسل اورد هاسعد وسعد مستعمل  
ما هكذا يا سعد تورد الابل فذمه بالاشتمال كناية عن اهماله الى اخر  
ما قال وقد رده ابن المنير فقال هذا القول والاستشهاد سواء وبالعلماء  
جعلوا ذاه بالزل وغيره لك من صفات تشريفه اذ لم يناد به باسمه  
واستشهاده على ذلك بابيات قيلت في حياة العرب ابراهيم الله منه **قلت**  
تبع القاضى ياه في سياقه وجمع بين التهجين والتعجب والتشبيه والتشويق  
والتهجين من الهجنة بالضم ومعناه التقيب والتقيب والحق ان اطلاق  
هذه اللفظة مما يحل برفعة مقامه صلى الله عليه ولم وكذا اصله على  
الاستعارة وانذكتي عن المتهاون في الامر والمتر بصره كما ذهب اليه بعض

زنا



اللغة والصحيح انه محمول على الحقيقة وانما نودي به لكونه كان ملتقافا وكسا  
 واليه ذهب اكثر المفسرين وهو شايخ في الاستمالة قال امره القيس  
 كان بغيرا في اقلين ودفه كبير اناس في مجاد مزمل  
 وما انتده الزمخشري هو قوله ذي الرمة واوله وكان تحطت ناقتي من معازة  
 وقال ايضا وروي انه كان في مرط لعائشة وبغير الغاضي والعجب منهما فان  
 السورة مسكية والبناء على عائشة كان في المدة منه عليه صاحب الانتقاد  
 وذكر الزيلعي في ترجم احاديث الكتاب انه غريب ولم يخرج له سند **اقول**  
 وما جعلنا عدتهم الا فتنة الا العدة الذي اقصى فتنتهم وهو التسعة  
 عشر فعبر بالارمن المورثيين على انه لا ينفك منه هذا قول الغاضي وانتده  
 السبوطي فقال تبع فيه صاحب الكشاف **قلت** وسياقه ولم يجعل افتتاح الذين  
 كفروا سببا في الاستيقان للذين آمنوا الكتاب بل عدتهم هي سبب الاستيقان فعمل  
 قوله الا فتنة عوضا عن قوله تسعة عشر لان حال هذه العدة مع نقصها من  
 العشرين واحد ان يفتتن بها وقد رده ابو حيان فقال انه تحريف لكتاب الله  
 زعم ان معناه الا فتنة للذين كفروا الا تسعة عشر وهذا لا يذهب اليه عاقل  
 وتبع ابن المنير فقال السؤال ان الفتنة التي هي تقدير للصفة اذ معنى الكلام  
 اي ان فتنة جعلت سببا فيما بعدها والمجيب جعل العدة التي عرضت لها هذه  
 الصفة سببا لاعتبار عرض الصفة قال وما الجأ الزمخشري الى خلافه  
 الاعتقاد ان الله ما فتنتهم وبئست العقيدة انتهى **قلت** والحوال هذا  
 وارد لا حميد عنه والقيير عن الاثر بالمورث وان كان شايخا ولكن منشا تقرير  
 الكلام بالوجه السابق دسيسة خفية والذي ذهب اليه المفسرون ان قوله  
 عز وجل الا فتنة مفعول ثان على حذف مضاف اي الاسبب فتنة وللذين صفة  
 لفتنة وليست فتنة مفعولا له ويجوز ان يرجع قوله الا فتنة الى ما قبل الاستنا  
 اي جعلنا عدتهم سببا لفتنة الكافرين واستيقان المؤمنين وهذا أقرب

تأمل

**فتأمل قوله** وذكر الامعي للاستعار بعبارة في الاقدام على قطع كلام الرسول  
 صلى الله عليه وسلم بالقوم والله لاله على انه احق بالرافة والرفق او لزيادة  
 الانكار كما يقال نولى لكونه اعمى هذا سياق الغاضي وانتده السبوطي فقال  
 تبع ذلك الزمخشري **قلت** وعبارته بعد ذكر قصدها من امر مكتوم في الاخبار  
 عما فرط منه ثم الاقبال عليه بالخطاب دليل على زيادة الانكار كما تشكوا الى الناس  
 جانباً ثم تقبل عليه اذا جيت في الشكاية مواجهها بالتوبيخ ورده ابن المنير وقال  
 غلط في الآية وما كان ينبغي له ان يبلغ ذلك هذا كلامه ولا ادري ما وجه  
 غلظه في الآية ان كان قوله زيادة الانكار فليس فيه ما يغير وجه الاخبار ولا سوء  
 ادب في حق الابرار كيف وقد يغير تشبيله واورد تفصيلا مع ان قوله المذكور يقبل  
 حسن التاويل وهو بالاعضا كغليل والله اعلم **قوله** ثم شققنا الارض شقنا  
 اي بالنبات والكراب واسند الشق الى نفسه اسناد الفعل الى السبب هذا كلام  
 الغاضي وانتده السبوطي وقال تبع فيه الزمخشري **قلت** وعبارة الزمخشري انه  
 الشق الى نفسه مجاز اسناد الفعل الى السبب واعتزعه ابن المنير فقال ما رايت  
 كما ليوم عبد يزارع ربه بقوله ثم شققنا فجعل هذه الاضافة الى الله مجازا  
 وتضيفها الى الخران حقيقة **قلت** ولعل هذا التعليل من ابن المنير عليه لما  
 قرر في الاصول من ان المجاز يصح بغيره وان المعنى المقصود في المجاز في محله  
 الاصل اقول ومنه في محله الطاري فاذا قيل على سبيل المجاز زيد اهد صح ان تقول  
 ليس اسدا وكانت المرأة المعصومة من المجاز في الاسد قوى منها في زيد ولا يمكن  
 واحد من الاسرين فيما بينه وايضا المجاز خلافا للاصل واذا ما ملكت فخرك  
 قوة اعتراض ابن المنير عليه وقد سبق له مثل ذلك في اول كتابه عند ذكر الرحمن  
 والرحيم من دعوى المجازية في الرحمة مثل ذلك وتبعه هناك المصنوعون  
 وسلمهما وما قرناهما الا ان وارد عليهما في المجلدين وكما انها لا تحذف  
 في الارض لما كان سغفرا الى الآلات والاسباب ولا يتم الابهام لتقاربها

الخالق تعالى على وجه الحقيقة نظر الماد كونا على نا اذا جعلنا الشوق في الجانبين على  
وجه الحقيقة لم يعبد ويتضح ذلك بغاعدة سبعة فقرتها ان الصفة تارة تعتبر  
من حيث هي وتارة من حيث اضافتها الى المخلوق وتارة من حيث اضافتها الى الخالق وهي  
في الاعتبارات الثلاثة حقيقة وان كانت الاعتبارات غير متماثلة وطها امثلة ذكرها  
ينبغي ما يختمها لا الياس الكورانية حاشيته على شرح القير وان على الوسطى فراجعها  
**قوله** واستدل بذلك على فضل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم حيث عد فضائل  
جبريل واقتصر على نبي الجنون عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف هذا سياق  
القاضي واتفقه السيوطي فقال ينبغ فيه الزمخشري وقد رده ابن المير فقال وما  
يرضى جبريل هذا التفسير المتعصب البشير **الذي قلنا** هذا الاعتراض على  
القاضي ساقت من اصله غير متجه بعد قوله وهو ضعيف وكان المتفقد انما راي  
او الكلام ولم يستمر النظر الى فكان يظهر له وجه الرد على الزمخشري فايد قال  
في حجة سياقه ونا هذا بهذه الايداد ليدل على شرف جبريل ومباينته <sup>الفضل للناس</sup> لفضل الجن  
اذا اوزنته بين صفاته **كثما** ويبي وما صا حتم يحينون فهذا هو الذي انكر عليه  
ابن المير واما القاضي فقد ضعفه وعلله بان العصب منه نفي قوله انما  
يعلمه بشرا فترى على الله كذا با امره جنة لا بعداء فضلها والوازنة بينهما  
انتهى وعلى تقرير المنزلة فقد قيل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ولو كان  
جبريل وقيل بتفضيل الملائكة فانفقوا على انه لا يجوز تنقيص احد منهم بتعيينات  
من يفضل عليه بعينه وفي معناه لا تفضلون على يونس من متى قلو قلت زيدا  
افضل اهل عصره لشق على الناس ولو قلت هو افضل منك ايضا الخاط لشق عليه  
وهذه الصفات اذا سلمت فقد جات في حق سبينا صلى الله عليه وسلم قال في آخر  
الهاقة انه لقول رسول كرم وان قيل انه ثم جبريل يريد رده قوله وهو يقول  
شاعر الزمخشري وافق هناك وقوله مطامع ثم فطاعة الملائكة لبيبا ظاهرا  
لاحتجاج الى بيان ولد الشفاعة العامة والخاصة واما الامين فقال عليه

هي

لتنقيص

آخيه

السلام

السلام فقال والله اني لا ادين في السما امين في الارض ثم ان اهل السنة اجمعوا  
على تعيين افضليته صلى الله عليه وسلم على جبريل وغيرنا من المخلوقات حتى قال  
بعضهم ان الخلافة والتفضيل الواقع في كلاهم بين الانبيا والملائكة مخصوص  
بغير نبينا صلى الله عليه وسلم وقد اشار الى هذه الاجماع السنوسى في شرحه على  
الوسطى فراجعها **قال** الغنيمي في شرحه على امر البراهين واما ما صدر عن الزمخشري  
من افضيل جبريل فهو من فحش القول وزيف عن موجب الحق وصلاح قاله وكان ينبغي  
يعني به ابن قاسم العبادي يقول هذا من جهله بمه هبنا هذا اهل الاعتزال ونحن  
وعن نفوذ بالله من ذلك وان يخطربا ذهاننا حتى من هذه المسالك وماله والتكلم  
في هذا المقام الغضبي ان تنقيص اعراف المظالم الانام الى اخر ما قال وهو حسن  
فراجعها **عجيب** نقل بعض التاخرين من بخاريه عن ابن دهاق انكار الاعتزال  
وجود الملائكة وانهم صيروا ذلك الى خواطر حسنة تحظر للانسان وانكارهم كفر  
يودي الى كذب القرآن والحديث وهم المبلطون عن الله تعالى وهم الحفظه  
الكرام وقد توعد الله سبحانه بان يجعل عداوة لمن عادي ملائكة فقال  
من كان عدوا لله وملائكته الاية كيف تنسب العداوة للمخا طر وهي صفات  
لا تصف بالمعقولة اذ قيام الصفة بالصفة ما يودي الى التسلسل انتهى وهذا  
قد رده الغنيمي وقال هذا العجب من انكارهم الجن بكثير لكن لو صح هذا النقل عنهم  
ويظهر بطلانه اوصد وده عن لا يعتد به منهم والسبب في ذلك انهم نضوا الغلا  
في تفضيل الانبيا على الملائكة بيننا وبينهم ولو لم يكن لهم وجود عند هم لما قالوا  
بتفضيل الملائكة مع الانبيا فانهم ذلك **قوله** لانهم كانوا موسومين قبل المبعث  
بعبادة الاصنام وهم وهو لم يكن حينئذ موسوما بعبادة الله هذا سياق  
القاضي واتفقه السيوطي فقال ينبغ فيه الزمخشري **قلت** وعبارة فان قلت  
فهل قيل ما عبت كما قيل ما عبت ثم قلت لانهم كانوا يعبدون الاصنام <sup>الاصنام</sup> قبل المبعث  
وهو لم يكن يعبد الله تعالى في ذلك الوقت وقد اعترض عليه ابو حيان <sup>الاصنام</sup>





المنير والسبكي والجلبي وآخرون من طوائف العلماء فاما ابو حيان فقال انه سواد  
على منصب النبوة غير صحيح لانه عليه السلام لم يزل موحدا لله منزها عن كل مالا  
يليق بجلاله متبجبا لاصنامهم يعف على مشاعر ابراهيم ويحج البيت وهذه عبادة واد  
عبادة اعظم من توحيد الله ونبه اصنامهم وعرفه الله تعالى اعظم العبادات  
وقال ابن المنير هذا القول خطأ اصلا وفرعا ما اصله العذري فانه وان كان  
مقتضاه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن قبل المبعث على دين بني قبله لا اعتاده  
انه لا بد له من غيره في حقه ومنفرد عن اتباعه الا انهم يعتقدون ان الناس كلهم متبعون  
بمقتضى العقل بوجوب النظر في آيات الله وادله توحيدة وعرفته وان وجوب  
النظر بالعقل لا بالسمع قطله عبادة قبل المبعث فيجب ان لا يظنوا به  
صلى الله عليه وسلم الا خلافا لها فاصلهم حينئذ يقتضى انه كان قبل المبعث يعبد  
الله عز وجل كما فعلوا في غيرهم على اصله في عدم اتباعه لغيره سابقا قبل المبعث  
على اصله الاخر في وجوب العبادة بالعقل والحواء صلى الله عليه وسلم كان متعبدا  
قبل الوحي ويعتقد في غار حرا وقاله الحلبي ما قاله الزمخشري مذهبه مرجوم  
به اسقاط الاعتبار به الاحاديث الصحيحة ولم يزل بخلافه الاستدلال  
من الناس وبالجملة المسألة خلافية ذكرت في كتب الاصول فلا تسرفوا بها التهم  
**قلت** قال ابن القيم في تحريره مسالده المتأمل انه صلى الله عليه وسلم قبل  
المبعث متعبداي مكلف قبل بشرع ادم وقبل نوح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل  
عيسى والمتأمل بما ثبت انه شرع اذ الله الا ان يثبتا متضادين فبالاخر فان  
لم يعلم الوجود معلومة طريقه فيما ركن اليه منهما لانها كقياسين لهدم ما بعدهما  
ونفاه المالكية والامدى وتوقف الفزالي لما لم ينقطع التكليف في بصحة  
ادم عموما كادم ونوح وخصوصا ولم يتركوا سدي قط فلزم كل من تاهل  
وبلفظه وهذا يوجب في غيره عليه السلام ايضا وهو كذلك وتخصيصه لتعاقب  
واستدلاله بتنظير روايات صلواته وصومه وحجه للعلم الضروري انه لعقده

الطاعة

الطاعة وهي موافقة الامر واجتناب النهي ان الضروري قصد القربة وهي اعم  
من موافقة الامر والنقل فلا تستلزم معينا ظاهرا فضلا عن ضرورية واستدل  
ايضا بجمهور كل شريعة ومنع انتهى وقاله الولي العراقي في شرح منظوم منها  
البيضاوي لوالده ما نصه اختلفوا في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل كان متعبدا  
اي مكلفا قبل المبعث بشرع واحد من الانبياء فيقبل نعم وقيل لا وقيل بالتوقف ولم  
يرجح الا ما مرشيا ورجح البيضاوي بتبع الابن الحاجب الاول ودفع القاضي ابو بكر  
الثاني وعزاه لجمهور المتكلمين ورجح الثالث امام الحرمين والفزالي والامدى وهذا  
الخلافا جار ايضا فيما بعد المبعث والاكترون على المنع ورجحوا الامام والامدى  
وغيرهما وقيل كان ما موردا بالاعتقاد من شرايعهم ليعمل به ويرضه ابن الحاجب ورد  
البيضاوي بتبع الامام وافاض في تقريره وردت فيهما حتى قال في رد شبهة من قال  
ان الله تعالى بالاقدة بالانبياء قبله في عدة آيات وسماهم قال عقيب ذلك  
واجيب عنه بان المراد اتباعهم فيما لا يختلف الشرايع وهو اصول الديانات وما  
يجب له سبحانه وما يستعمل في حقه فاما جزئيات الشرايع وفروعها فلم يورثها الا  
بهم فيها جمع بين الادلة النفي والقر في تقديمه تفصيل حسن قال فيه مذهبه مالك  
واصحابه انه عليه السلام لم يكن متعبدا بشرع من قبله قبل نبوته وقيل كان متعبدا  
لنائه لم لو كان كذلك لا فتمت تلك الملة وليس فليس انتهى **وقد** ذكر  
شراعه ان المتأمل في هذه المسألة متعبدا اي مكلفا بكسر الباء وهذا بخلاف بعد  
نبوته فيستقيم الغتم فيه فتأمل ولما رده الفرق لغير شرايع هذا الكتاب والفرقة  
اسرت اليه وقد اورد المتأمل بن حجر في اوائل فتح الباري واطال فيه وانشأ  
له ملاح على شرح التمايل فراجع كلامها بقى ان في كلام ابو حيان السابق نوع  
مناقشة فقول له كان موحدا منزها فانه مسلم وكذا قوله وهذه اعظم العبادات  
ولكن المراد في هذه الاية عبادة مخصوصة وهي الصلاة المحصورة في الصلاة  
بها ما كان المشركون يفعلونه من سجودهم لاصنامهم وصلاتهم لها فكل

قد امره في

صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة لله تعالى فان اردنا من نفي التعبد في كلامه التخصري  
 هذا المعنى فيكون مصححاً للكلام فتأمل وقال ابن المير ان كان محي قولاً عبداً  
 فلكل الماضى لم تحصل فيه هذه العبادة المرادة في الآية يجعل الامر فيها على مجموع  
 العبادات الخاصة التي لم تعلم الا بالشرع لا على مجرد توحيد الله ومعرفة انه  
 ذلك لم يزل ناثلاً صلى الله عليه وسلم قبل البعث او كان محييه مختاراً لانتقوا  
 عبادة في بغض السامع وتمكنها كقول الله انزل من السماء ماء فصبح  
 الارض خضرة والاصل اصححت عدل عنه للمعنى المذكور والله اعلم ثم  
 انظر الى سياق العاقبة كيف غير عبارة الكشاف فقال كانوا موسومين بعبادة  
 الله تعالى ولم يكن موسوماً حينئذ بعبادة <sup>الله</sup> قال في هذه من التخصري وهو  
 لم يكن بعبادته في ذلك الوقت لان الوسم العلامة والشهرة والمعنى لم يكن  
 مشهوراً بعبادته كثرة اولئك السجود لاصنامهم في الجاهلية وهو  
 تفسير حسن كما لا يخفى **قوله** لان المض لا يدعي الاختصاص الخ قلت  
 فهم صاحب الاسعاف اذ هذا الاعتراض من السيوطي متوجه على العاقبة  
 وان الضمير في قوله قلت هذا منه على جاري عادت من عدم الاطلاع على طرق  
 الاحاديث راجع الى العاقبة فانصرف وقال ما قال وبسط المقال الى ان  
 قال مع ان كتابه هذا ليس بغير الحديث وعنى به تفسير العاقبة والذي فهمته  
 من سياق السيوطي ان هذه الخاتمة ذكر فيها المناقشة مع الطيبي محي الكشاف  
 وهو الذي نسبته الى عدم الاطلاع على طرق الاحاديث ولتخافي ما وجدته  
 شاهداً الاول كون هذا الحديث نقله العاقبة تبعاً للتخصري في سورة  
 يوسف فلو كانت المناقشة مع العاقبة لذكره في محله على الترتيب الذي  
 متى عليه والثاني انه يقول بعد الرد عليه والحديث الذي ورده المفه و اراد  
 به العاقبة صحيح اخرجه فلان وفلان الخ ووجدت السيوطي على الطيبي ان  
 الطيبي ذكر في حاشية الكشاف في سورة يوسف عند ما ورد التخصري هذا

الحديث

الحديث الذي ورده العاقبة بتعاليه وهو تكلم في الهدى اربعة فقال برده في  
 دلالة الحصر في حديث الصحيحين عن ابي هريرة رفعه لم يتكلم في الهدى الا ثلاثة  
 فانعزض عليه السيوطي ذلك ونسبه الى قلادة البضاغة في الحديث وذلك لان  
 في حديث الصحيحين المشار اليه ايضا زيادة على الاربعة فصاروا خمسة ثم بعد  
 كتابتي هذا المحل راجعت تخريج احاديث الكشاف للامام ما لاحظت فخر الدين  
 عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفى فرأيت قد ذكر الحديث المذكور الذي في الكشاف  
 وقال استشهد له الطيبي حديث الصحيحين عن ابي هريرة وهذا خطأ منه لانه  
 ليس حديث الكتاب فحدث الله على موافقة لما فهمته وهذا اخر ما قصدت  
 تحريره في هذا المقام مع الاستغفار وعدم فرامح اللبابة وتوا ترصوف البلبال وتغير  
 الاحوال وانت ايها الناظر تأمل في تعيين الانصاف والتباعد عن العصبية  
 والاعتناء فاذا من المعلوم المقر ان العلم ليس وقفاً على احد حتى يغلق بابيه  
 على المستضعفين فباب الله سبحانه مفتوح يولج من شاء من العالمين وفوق كل  
 ذي علم عليم فما رأيت فيه شيئاً من المنقول فاعتمده منهما المعناه او بخلافه  
 تبادل بالرد والانتكاز بل تأمله تأملاتنا فيما بعين الاستنباط فان عز عليه  
 فهمه فراجع فيه من هواه له فان ظهر انه الصواب فذلك من فضل الله الملك  
 الوهاب وان كان خلافة من نظر فاعذروا الانسان <sup>عز عليه</sup> للمخطا والنبا  
 فاند من عذره روي سترستر والله راقائل

ومن الذي ترضى بجايه كلمنا كفى المرء نبلاً ان تعد معابيه  
 والله اسأل ان يجعل ما هربتة خالصاً لوجه الكريم وسبباً للفرج بالرفق في  
 اعلى درجات النعيم وان يجاوزها فرط مني في الكلام في المناقشة مع اولئك  
 الائمة الكرام وان يحفظني واجبابي وسائر المسلمين بزياد الرضا والصفوان  
 وهو حبي وعليه التكلان والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ولا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

البي الذي كان يرضاه

عرضة



اجمعين وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين **يقول** محرره الغفر محمد تقي  
 الحسيني ابو الغيض قد فرغت من تنويده على اجمال سن في ثلاثة مجلد اخرها  
 عشية الاثنين سادس عشر ربيع ادي خمسة من شهر ربيع ثلثة ختمت بخير  
 على خير امين ووافق الفراغ من هذه النسخة يوم الخميس المبارك  
 لخمس بقين من شهر ربيع اول سنة ١٢٩٧ لله من هجرة النبي  
 الصادق الامين صلى الله عليه وعلى اله  
 وصحبه في كل وقت وحين وعلقها القيد  
 بيده العبد الغفر الى الله تعالى

عبد النبي شرف النبييني

الكافي الاحمد

غفر الله له

ولو الله

امين

تدقيقها باصل المخطوطة  
 في ربيع الثاني سنة ١٢٩٧  
 محمد تقي الحسيني